

وقد تولاهما وزير العدل ، ووزارة الداخلية وقد تولاهما وزير الشرطة ، ووزارة الشؤون الاجتماعية وقد تولاهما وزير الصحة . والوزارات الثلاث الاخيرة ابقيت شاغرة خصيصا للمقدال على أمل حدوث تغيير في موقفه والعودة الى المشاركة في الحكم . اما الوزارة الرابعة فقد بقيت شاغرة بشكل مؤقت لعدم وجود شخص مناسب لها ولاضطرار رابين لتقديم حكومته لرئيس الدولة ومن ثم للتكيف لطرح الثقة بها . ومن المنتظر في حالة عدم عودة المقدال ثانية الى الحكم ، اعادة توزيع الحقائق الوزارية بشكل دمج بعض الوزارات او اسناد الوظائف الشاغرة الى وزراء الدولة بعد اجراء تعديل في المناصب على الأرجح . كما وتضم التشكيلة الوزارية ثلاثة وزراء دولة هم : يسرائيل جليلي (احدوت هعفودا) جديعون هاووزر (احرار مستقلون) وشوليت الوني (حركة حقوق المواطنين) .

وتتوزع المناصب الوزارية الحالية بين الكتل المشاركة في الائتلاف على النحو التالي : وزيران لكل من : رافي ، احدوت هعفودا ، احرار المستقلين والمابام . ووزير واحد لحركة حقوق المواطنين . اما الوزراء العشرة الاخرون فانهم من كتلة الماباي في حزب العمل ، ومن المحتمل ان يصبح عدد هؤلاء احد عشر بعد ايجاد وزير أصيل لوزارة البرق والبريد . وحسب هيكل الوزارة الحالية فان هناك ثلاث وزارات مخصصة للمتديين (المقدال) .

وهناك في الوزارة الحالية ستة وزراء يدخلون الوزارة لأول مرة ، من بينهم أربعة من حزب العمل ، وواحد من « رافي » وواحد من حركة حقوق المواطن .

وتضاربت الآراء حول تقييم حكومة رابين فبينما رأى فيها البعض دليلا واستجابة لازادة التغيير التي عبرت عنها حركات الاحتجاج داخل الاحزاب وخارجها اعتبرها البعض الاخر عاجزة وغير قادرة على التصدي للهمام المطروحة حاليا . فقد كتبت صحيفة جبرواليم بوست (٧٤/٥/٢٩) حول ذلك تقول : « ... ان كل شيء يتعلق بمدى نجاح رابين بازالة الخلاصات العديدة التي رافقت عملية تشكيل حكومته ، لكي يستطيع الوزراء الجدد والتقدمي العمل سويا » . وذكرت الصحيفة ان رؤساء الحكومات السابقة ، ابتداء من بن جوريون ولغاية

(٧٤/٥) وضع كتلة الماباي داخل حزب العمل بقوله : « انها ترقد عاجزة على مراض الاحتضار » و« وتجد نفسها الآن على هامش السلطة » بعد ان كانت سيطرتها على الدولة غير محدودة . واضاف ماركوس مطلقا اسباب هذا الوضع : « ان الماباي لم يصل مصادفة الى ما وصل اليه . فالجهاز الحزبي يدفع اليوم ثمن نظرة زمائسه الضيقة وانانيتهم على مر السنين . هذا هو ثمن كل السنوات التي حارب فيها الجهاز كل قوة شابة برزت ، وثن اثانية الزعماء المتعصبين الذين خشوا الرجال الموهوبين ، ولم يعرفوا جيلا منهم يستحق الاستمرار في الحكم بعدهم » . (نشرة م.د.ف. السنة الرابعة ، العدد ١١ ، ٧٤/٦/١) .

أما دانييل بلوخ فقد تناول الوضع من زاوية أوسع حيث أشار الى وضع ومكانة رابين نفسه داخل الوضع الجديد الذي استجد فقال : « نشأ في حزب العمل وضع فريد في نوعه . سيصبح الان مجالا للخارجية والامن بأيدي « رافي » و« احدوت هعفودا » . وستسيطر كتلة الماباي على المجال الاقتصادي والهيستودوتي والحزبي . وسيصبح اهم شخص في الماباي (سابير) رئيسا لادارة الوكالة اليهودية ، وهو منصب ذو اهمية اقتصادية - اجتماعية . وسيكون رجال بطاتته : وزيرا المال والاسكان (الاشارة الى رايبونفيتش وهو غير) ورؤساء هيئة العاملين [في الهيستودوت] ورجل الماباي بروحام ميشل هو ايضا سكرتير الهيستودوت . ويجب الانتراش ان سكرتير حزب العمل سيكون مباتيا بارزا . وسينشئ كل هؤلاء مراكز قوى . وسيكون يتسحاق رابين رئيسا للحكومة وليس زعيما للحزب . وستواجهه ، اضافة الى مراكز القوى في الهيستودوت والوكالة اليهودية والحزب ، معارضة خارج البرلمان بزعماء جولدا مئير ووزراء كبار سابقين . ويقول البعض ساخرا انه ستصبح في اسرائيل حكومتان : حكومة رابين وحكومة مئير » . (نفس المصدر اعلاه) .

التشكيلة الوزارية

تشكلت الوزارة الاسرائيلية الجديدة من ١٩ وزيرا بمن فيهم رئيس الوزارة نفسه . وهناك اربع وزارات ما زالت شاغرة وأمنتت مهامها الى وزراء آخرين بالوكالة ، وهي : وزارة البرق والبريد ، وقد تولاهما رئيس الوزارة نفسه ، ووزارة الاديان